Union Nationale Du Travail Au Maroc
Fédération Nationale Du Secteur De La Sante
Conseil de Coordination National

الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب
الجامعة الوطنية لقطاع الصحة
مجلس التنسيق الوطني

بـــلاغ مجلس التنسيق الوطني

دورة مراكش 30 -31 أكتوبر 2019

عقدت الجامعة الوطنية لقطاع الصحة المنضوية تحت لواء الإتحاد الوطني للشغل بالمغرب دورة **مجلس التنسيق الوطني** يومي 30 و31 أكتوبر 2019 بمدينة مراكش تحت شعار **" حاجة المسؤول النقابي إلى كفاءة المدير و مهارات القائد "**.

وقد تضمن جدول أعمال هذه الدورة التي عرفت نجاحا كبيرا وحضورا متميزا للقيادات الوطنية والمجالية دورة تكوينية في تنمية مهاراتهم استهدفت مجالي الإدارة والقيادة ، أطرها مُختصون مُعتمدون في التنمية البشرية وتطوير المهارات، كما تم الوقوف على مناقشة أهم الملفات والقضايا والمستجدات التي تشغل بال الأعضاء والمنخرطين وعموم الأطر الصحية والرأي العام ، والتي لها أولوية تنظيمية ونضالية ، خصوصا في ظل ما يعرفه القطاع من غليان واحتقان كبيرين ، نتيجة المتابعات القضائية والقانونية في حق مهنيي الصحة في غياب قوانين واضحة تحدد مهامهم وتحميهم وفي غياب إطار واضح يحدد المسؤوليات ويمنع تداخل المهام ، في الوقت الذي تقاطرت فيه رسائل مُبهمة لمسؤولي الوزارة الجُدُد حول الحراسة والإلزامية في مؤسسات الرعاية الصحية الأولية ، مما أحدث ارتباكا استثنائيا في بعض الجهات والأقاليم وظهرت اجتهادات مختلفة لدى بعض المسؤولين

وبعد تعميق النقاش ودارسة المواضيع والملفات والقضايا المطروحة على مدار يومين حافلين، عبّر فيهما الأعضاء بناءً على التقارير المنجزة والملاحظات والاقتراحات، ومواقف مناضلي الجهات والأقاليم وتصوراتهم عن قرارات وتوصيات تمّ الإجماع عليها في ختام أشغال مجلس التنسيق الوطني وأهمها :

- **الإشادة** بنضالات وأنشطة هياكل الجامعة بالأقاليم والجهات التي تضمنتها التقارير المعروضة على أنظار مجلس التنسيق الوطني والاعتراف بجهود ممثلي ومناضلي الجامعة في توسيع الهيكلة، وكذا بصمودهم ومقاومتهم لكل مظاهر الاختلالات والتأكيد على استعداد المكتب الوطني الدائم للتدخل لدى مراكز القرار للترافع عن الملفات المطروحة ومتابعتها مع مسؤولي الوزارة مركزيا ومع رئاسة الحكومة.
- **رفض** الارتباك الواضح والبلبلة الكبيرة، اللذين خلفتهما المراسلات المتتالية حول استمرارية الخدمات وتعميم الحراسة والإلزامية بمؤسسات الرعاية الصحية الأولية وتحميل الوزارة مسؤولية ذلك.
- **التحذير** من محاولة تنزيل أو فرض مشاريع ارتجالية غير مدروسة ، دون مقاربة تشاركية للموظفين ولممثليهم، علما أن وضعية القطاع تحتاج أولا إلى إجراءات جريئة ، عاجلة وضرورية وعلى رأسها توفير الموارد البشرية الكافية واللازمة لتطبيق المداومة ، وهو الأمر الذي فشلت فيه الوزارة فشلا ذريعا ، وعجزت عن تدبيره ، وكل الأرقام والمؤشرات الوطنية والدولية تؤكد أن المغرب لازال يقبع في الصفوف الأخيرة والدرجات المتدنية فيما يخص المعايير الخاصة بنسب تغطية الموارد البشرية لعدد المواطنين، إضافة إلى البنيات المهترئة وغياب التجهيزات الضرورية ، والنقص في الأدوية الأساسية أو انقطاعها بشكل متكرر والأهم غياب حماية قانونية في ظل ظروف عمل مزرية ومتابعات واعتداءات ومشاكل لا حصر لها . (ونظرا لأهمية الموضوع ستصدر الجامعة بيانا تفصيليا تحدد فيه موقفها من المستجدات التي قد تغرق القطاع في مزيد من الاحتقان والتوتر)
- **تحميل** الوزارة مسؤولية تصاعد المتابعات القضائية في حق مهنيي الصحة والتي تعتبر نتيجة مباشرة لأعطاب واختلال المنظومة الصحية وغياب ترسانة قانونية تنظم المهن الصحية وتحمي المهنيين الذين يمارسون مهامهم في غياب تام لشروط وظروف العمل السليمة.
- **تنبيه** الوزارة إلى القطع النهائي مع التضييق على الحريات النقابية باعتبارها حقا من الحقوق التي يكفلها الدستور المغربي وتكفلها جميع المواثيق الدولية التي صادق عليها المغرب، وقد سجلنا مؤخرا مجموعة من الممارسات والسلوكيات التي تستهدف علانية ودون خجل مناضلي جامعتنا بعدة أقاليم وبعض الجهات من طرف مسؤولين تجاوزوا الحدود في ارتكاب المخالفات وملفاتهم مليئة بالإختلالات ومع ذلك لازالوا ينهجون نفس النهج باطمئنان دون محاسبة ، مما يطرح أكثر من سؤال عن علاقاتهم وسر قوتهم واستقوائهم على

المنظومة والموظفين . ويعتبر مدير المركز الإستشفائي الجهوي الحسن الثاني بأكادير نموذجا على ذلك حيث يُجاهر بالشطط والتنقيلات التعسفية خارج القانون وافتعال ملفات تأديبية ضد كل من يخالفه الرأي، في انتقام مفضوح ضد الجامعة ومناضلاتها ومناضليها وكذلك مندوب سيدي سليمان الذي يعتمد في تسييره وتدبيره على هواه ومزاجيته بعيدا عن القوانين المتعارف عليها وينتهج سياسة الانتقام بدل الأسلوب الإداري الذي يجب أن يتحلى به المسؤول. لدا نطالب السيد الوزير بالتدخل وبتنبيه المسؤولين في هذه الأقاليم إلى عدم افتعال المشاكل وتدخله العاجل لوقف الشطط في استعمال السلطة الإدارية واستهداف الموظفين.

- **تضامن** نقابتنا المستمر ومساندتها الدائمة لكل المطالب العادلة والمشروعة لجميع الفئات ودعمها الكامل لكل نضالاتها ودعوة مناضلي ومناضلات الجامعة إلى الانخراط في كل المحطات الوطنية والجهوية والمحلية التي تساند الحقوق المشروعة لهذه الفئات.
- **تنبيه** الوزارة ودعوتها إلى الاهتمام بوضعية المراكز الإستشفائية الجامعية والتعجيل بمعالجة الملفات المطلبية لموظفي هذه المراكز الذين يعانون من ثقل المهام وأعباء الخدمات، ومراجعة عاجلة لأنظمة التقاعد المجحفة وإنقاذ مئات المتقاعدين أو المقبلين على التقاعد المعرضين للتشرد بعد الإجهاز على ما يقارب ثلاثة أرباع من راتبهم الشهري وفق الاحتساب الحالي لنظام RCAR.
- **إعادة النظر** ومراجعة آليات الحوار الاجتماعي والمطالبة بالجدية والتعجيل بإنصاف جميع الفئات والاستجابة للمطالب المعروضة على اللجان الموضوعاتية ، ووضع سقف زمني محدد لهذا الحوار كي لا يبقى فضفاضا ومضيعة للجهد والوقت.
- **التحذير** من خوصصة القطاع الصحي ورفض التحايل والتفويت التدريجي، وضرب المكتسبات، ونعتبر في الجامعة أن أي صيغة مشبوهة للتعاقد سواء في المراكز الإستشفائية أو في جهة معينة كجهة طنجة تطوان الحسيمة، أو المس بالحق في مجانية التكوين للموظفين بكل فئاتهم بمعاهد ISPITS أو بالمدرسة الوطنية للصحة العمومية كمؤسسة تابعة لوزارة الصحة وأساتذتها وموظفيها أطر تابعين للوزارة، ضربا للمكتسبات ومسا بالحقوق ستكون له تداعيات خطيرة على المنظومة الصحية ببلادنا.
- **مطالبة** الحكومة المغربية ووزارة الصحة بمراعاة خصوصية القطاع كمدخل لحل جميع المشاكل ذات الطابع القانوني والاجتماعي، وذلك بإحداث نظام خاص بمهن الصحة على غرار باقي الدول، بدل نظام الوظيفة العمومية الذي لا يغطي ولا يلائم في كثير من فصوله مستجدات وخصوصيات القطاع الصحي
- المطالبة باعتماد الكفاءة والخبرة والأهلية لشغل مناصب المسؤولية بهياكل الوزارة مركزيا جهويا وإقليميا، واعتماد الشفافية والنزاهة بدل المحسوبية والزبونية والعلاقات الخاصة، وتفعيل مبدأ المحاسبة والمتابعة في حق كل المسؤولين الذين ثبت تورطهم في قضايا فساد مالي أو اختلال إداري عوض الاقتصار فقط على إعفائهم وفي غالب الأحيان ترقيتهم وتنقيلهم، ودون محاسبة لن يتحقق الحفاظ على سمعة منصب المسؤولية ولن يتم تحصينه من الاستغلال والشطط.
- **مراجعة** وضعية جميع الجمعيات والهيئات المالية والقانونية، التي تمثل الموظفين والمستفيدة من دعم الوزارة وإعادة النظر في تشكيلها ووضعها القانوني ومشروعية تمثيليتها
- **مطالبة** مؤسسة الحسن الثاني للإعمال الاجتماعية لموظفي الصحة بترشيد النفقات ومن المزيد من الشفافية والنزاهة، وتوسيع سلة الخدمات ذات الطابع الاجتماعي الحقيقي كباقي القطاعات، وعدم السقوط في الأخطاء التنظيمية للتخييم، وعدم التساهل مع الجمعيات المستغلة لفضاءات المؤسسات (المقاصف والمقاهي والمطاعم والمتاجر....) والسكوت عنها وذلك بتفعيل المادة 5 من قانون المؤسسة.
- **المطالبة** بالإفراج عن الأنظمة الأساسية لكل الفئات وتفعيل نظام الإطار المرجعي للكفاءاتREC
- **إقرار** تعويض قار لمنشطي البرامج بالمندوبيات وشبكات المؤسسات الصحية على غرار رؤساء المراكز الصحية، باعتبارهم الخط النشيط في تنزيل البرامج وتفعيلها واعتبارا لما يقومون به من أعباء.
- **الاهتمام** بصحة موظفي الصحة المتقاعدين وذويهم، الذين أفنوا زهرة شبابهم في القطاع بتقديم المساعدة لهم
- **مساءلة** الوزارة عن تجميد المسار العلمي LMD وإقبار امتحان الماستر.
- **مطالبة** الوزارة بتصحيح الوضع بالنسبة للنقل الصحي والصحة النفسية واتخاذ الإجراءات العاجلة لمراجعة ممارسة المهن التي ترتبط بها، وذلك بسبب ارتفاع نسبة الأمراض النفسية وتنوعها وخطورتها، مقابل النقص المهول في المهنيين وتعرضهم للاعتداءات والمتابعات القانونية كما هو واقع بجهة بني ملال وجهات أخرى.

- **مراجعة** نظام ومرسوم الحراسة والمداومة بما يتوافق مع القانون ولا يمس حقوق الإنسان وإلغاء نظام الإلزامية كونه يخالف حقوق وحرية الشخص، ولما له من تداعيات قانونية خطيرة، لدى نطالب بتوفير الشروط القانونية والعدد الكافي من الموارد البشرية لتفعيل حراسة ومداومة بالمؤسسات دون التنقل خارجها.
- **مراجعة** نظام امتحانات الكفاءة المهنية دون تمييز في السنوات أو في الكوطا مع إلغاء الامتحان الشفوي وإعلان النقط واعتماد الشفافية والنزاهة. وأيضا مراجعة نظام الترقية في الدرجات للفئات المتضررة.
- **العمل** على هيكلة المجلس الوطني الاستشاري الصحي **وفق قانون إطار** عوض مرسوم لتحصينه ضد التغيرات السياسية التي تعرفها وزارة الصحة كل حين. والتنبيه إلى عدم تمييع المجلس وإغراقه بهيئات ليس لها تمثيلية وغير ممثلة ولا علاقة لها بالصحة.

إن مجلس التنسيق الوطني المنعقد بمراكش يعلن في ختام دورته أن السياسات العامة المتبعة بوزارة الصحة تنذر بتفجير الأوضاع وأنها لم تتجاوز دائرة الفشل وبقيت حبيسة النظرة الضيقة الأحادية لمن يتعاقب على تسيير القطاع، وأنها لم ترق إلى طموحات الشعب المغربي في خدمات تليق بكرامة المواطنين ، ولا إلى طموحات الموظفين بكل فئاتهم، الذين يعانون الأمَرّيْن ويدفعون ثمن تراكم عجز المسؤولين في التعاطي بجرأة ومسؤولية مع ملفات ظلت للأسف دون حل لسنوات طوال، كما يعلن المجلس ، أن سياسات إنتاج الإستراتيجيات والقرارات الفردية لم تُجد نفعا وأن الاستراتيجيات السابقة لم يتم تقييمها ولا محاسبة المسؤولين السابقين عن إخفاقاتها.

لهذا تطالب الجامعة الوطنية لقطاع الصحة في رسالة واضحة إلى كافة المسؤولين وعلى رأسهم السيد رئيس الحكومة والسيد وزير الصحة، بالتدخل العاجل والفوري، لإنقاذ القطاع من الانهيار والحد من وتيرة الاحتجاج والغضب والاحتقان المتزايد لدى عموم الموظفين، الشيء الذي ينذر بالأسوأ في القادم من الأيام، والذي يستدعي التعجيل باتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة قبل فوات الأوان.

كما تحذر الجامعة من اتخاذ قرارات كبرى بشكل اعتباطي أو عشوائي وتؤكد على ضرورة إشراك القوى الوطنية، خصوصا المعنيين ممن لهم غيرة على مصلحة بلادنا وصحة المواطنين وكرامة الموظفين.

وختاما تدعو الجامعة أعضاءها والمنخرطين وجميع المهنيين إلى التحلي باليقظة والمسؤولية وإلى وحدة الصف والتضامن وتحذر من السقوط في فخ الصراع بين الفئات، كما تدعو كل الغيورين من كافة الهيئات إلى تحمل المسؤولية وتغليب المصلحة الكبرى لوطننا وكرامة المهنيين واستثمار هذه المرحلة الدقيقة بإحياء الأمل في النفوس من خلال **توحيد الهدف والنضال**.

حرر بمراكش : يوم الخميس 31 أكتوبر 2019

د.رضى شروف

رئيس مجلس التنسيق الوطني

الكاتب العام الوطني

للجامعة الوطنية لقطاع الصحة